

واحد وكالتبرع في كل لطمه بقية التبرع وقال العلامة ابن قاسم العبادي في شرحه على مختصر ابن شيبة بان سقاية المسجد اوجبا رتبة فيما ينظر كما كان احداهما في المسجد والاخر في غيره انتهى **قوله** كما لو وقف الخ وهو هو العبد
 اذ في الكلام عليه كسب السميوي بالتالي في بيان وقت وعكس عبد المصطفى كلامه وهو ان يترجم
 بعبارة تقليدا لقائل الجواز مع ضعفه فيصلي بالشيء يدرك المسجد والجرام وكذا لا يترجم للمدنية وغيره
 وكالمسجد في ذلك اي هذا مستغن من التفصيل فان وقت اخرها بالمسجد والاخر في غيره لم يشترط الا العلم بانها لا
 ونحو ذلك في الاخر على التفصيل السابق من كون لا يترجم الغلق ويترجم التشمير على ما سبق من الخلاف
 القديم وخرج به ما ذكره في احياء الموات من اطلاقها على الحرم قال السيد السميوي في شرحه على
 ذلك في احياء الموات هل ان المراد من حرم المسجد في حريم فانها قد تطلق عليه بخلاف ما لو كان
 الحرم وهو المراد بها هنا وبما في الاعتكاف **قوله** والمراد بها هنا اخلاف فيها ابن عبد السلام وابن الصلاح
 الاول في ما كان خارجا عن حريم المسجد واما في الاعتكاف **قوله** وان جعلها مرعا اطلق على غنائه كثير من الاخرين منهم
 تصنيفا للصواب ما قال ابن عبد السلام **قوله** وان جعلها مرعا اطلق على غنائه كثير من الاخرين منهم
 مركزها في الخطيب والشارع والرقي وعبارته شرح العبادي وان لم يرد وقت مسجد الاما كما قال جمع من
 علماء الظاهر ان لها حكم يتوهم بها في ذلك في كماله تعلقه بالاسنوي وقرع وليس من حريم
 ما عدا وقت مسجد الاما كما كان شرا عا في علي حرمه بالاسنوي لكونه احاط به بنسب من حريم
 كرمية تاجد الجامع الاظهر القرب بين الطبرسية والابتعاوية فان الاول مسجد قطعا والثاني
 مسجد قطعا **قوله** ثم قال بعد كلام قرره ويؤيد قه صهيح النووي وان نظيره الاذ روي كون الموضع الذي
 بباب الساعات جامع دمشق منه محل سور ليا بعت والنساء والهلل من تبه من غير كبير وتول
 بريد على لانه اثر ليعالج حاله وان لا فرق بين ان تدل قرينة او غير ذلك على جعله مسجدا او لا
 التوسط عليه كما في انتهى ما ردت نقله منه **قوله** وكان بينهما وبين حريمه خلافا لاطلاقه
 بين الطريق الحديث والقديم وقال النووي في الروضة لم يفرق قوا بين ان يكون بينهما طريق
قوله وقال ابن حجر ان افضل ذلك مسجد اخر واستحسنه في الشرح الصغير وهو قاسم في ما سبق
 بين نحو المسجد من قال الزركشي وقول المجموع المذهب الاول فقد نهد الشافعي والاصحاب على
 الاعتكاف فيها وانما النزاع في ان كان بينهما وبين المسجد طريق يكونان مسجد واحد
 والاشبه لا كما قال ابن حجر وعليه بخلاف اطلاق غيره وسكت على هذا شيخ الاسلام زكريا في شرح
 وقال الشارح في شرح العبادي بعد ان ذكر الخلاف في ذلك يتعين حمله على الاول على طريق هاد
 وكلام ابن حجر على طريق قديم ليوافق ما مر من ان القديم يفضل من اجزاء المسجد الواحد
 وبذلك يجمع بين الكلامين ثم رايته الاذ روي ان ذلك انتهى ما ردت نقله منه وعلى ذلك
 التحفة وغيرها وظاهر كلام الرحال الرمي في فتاويه يخالفه فانه سئل عن رعية المسجد ما هي
 اتصافها وحرمة الجامع الازهر منه انما لاقابها لرحمة الهي التي جعلها لاجله وهي منه ما لم يكن
 وجر عليها كرحمة الجامع الازهر التي بين التبرسية والطفافية ويشترط اتصافها انتهى ولم يفرغ
 في كتبه النهائية وشرح به ليعلم وشرح نظير الزيد بل اطلق ان الرحمة كالمسجد **قوله** لمصلحة قال في شرح
 كاتصايب الماء والقنات فيه فليس له حكم فيها مولا في غيره قال الزركشي ويلزمه الواقع
 الرحمة من الحرم بعلمه ليعطى حكم المسجد انتهى واتر الزركشي على ذلك شيخ الاسلام زكريا في
 والجمال الرمي في النهاية والخطيب في المعنى وغيرهم **قوله** كفضا وأشار بالتفصيل الى عدم الاعتكاف
 وهو انك اذا مثله البيت الواسع وكذا للسفينة كما ساقى في كلامه **قوله** منعوق كذا الاما
 يصير قول المجموع ونحوها وما قررها ليعني له وقد قرع المجموع على ذلك في التحفة والنهاية وغيره
 اشارة في شرح العبادي قول الاثوار بعض الاربعة ضعيف لان ما مر عن المجموع في شراها بواضعها

قوله السميوي لو زاد خطوات جازانته كلام شرح العبادي اي الخطوات جمع خطوة واقول الجمع ثلاثة والثلاث
 الخطوات اربع اذ في وصف خطاهم يفيد اعتقادها كالكلمة والثلاث في مطلات الصلاة اربعة في سير
 الكلام قال الشارح جمع من هذا الخطاب وكذا التحفة كما كلفتم والثلاث انتهى سزا الازدي تعلقه الكثير
 تعلقه اربعة ونحوها قال القليوبي في حواشي المحلى قوله ويصدق اي الكلام ليس بغيره فانما في الشرح وهو
 خطاهم فاذا زاد نحو كسبي لا يساويه ويصدق بغيره وهو الاكثر من ذلك فخص في الشرح السطوات
 بالسنن ومقتضى ما في غيره عدم السطوات بالسنن منها والاعتقاد انها وهو عدم السطوات بالسنن ودونها
 السطوات بما زاد عليها الى اخرها قدمت في مطلات الصلاة وفي الصوم من التحفة انهم خطاهم العبد ثلاث
 خطوات اربعة انتهى فلا يبعد مران ما هنا كذا كما يجمع التعريف في كلام الصالحين ثلاث ونحوها لكن الذي عين
 شيخ الاسلام في كتبه يفيد عدم الاعتقاد فيها زادا على ثلاث اذ في وعبارته شرح المنهول فلا يضر زيادة
 لانه في ذلك في التمهيد وغيره ومثلهما عبارات الخطيب في شرح التنبيه وكذا في الرحال الرمي وغيره
 من كتبه والاصل في ذلك في كلامه تير من آمنتا وعبارة القليوبي في حواشي المحلى قوله
 ما هو دونها كما صرح به الاسنوي وغيره فخص الزيادة على الثلاث مطلقا انتهى ويؤيد ما قاله عبا
 فانه بعد ان ذكر فيها ثلاثا ونحوها ما قارنها وانما كانت غير اربعة والثلاث هنا اي يوقلهم اعتقاد
 فانها من الماد يعنيها وما قارنها بما قاله القليوبي في شرحه ومن العرف عبارة شرا في التثا
 فيهم هي وبما في ذلك يجمعون انتهى **قوله** واستشرط القرب الخ فكذا رايته في عمه نسخ من هذا الشرح
 واستشرط القرب الخ فيكون مبتدأ وحمله بغير شرا في الاما عبر الاشارة في مختصره غير بالاعتقاد
 وهو ظاهر ولما هنا من شرط النساج **قوله** او فلكين قال في شرحه الارشاد اي سفينتين **قوله** او
 سفينتين اشارة الى القرب في المكشوفين في السفينتين من باب اول والكلام من حيث القرب قال في الشرح
 المسألة فلا ينافي هذا ان السفينتين الواحدة هي بشرط فيهما زيادة على المكشوفين قال في التحفة وشرح
 قول النهاج الاضطرار هو الجاسع ما ضمه كالوكا تاني سفينتين مكشوفتين في العرف والاعتقاد في النهاية
 فان كانا سفينتين واحدا حفظا كاعتقاد واحد هما بالآخر في يمين فيشرط مع قرب المسافة وعدم الخلل
 وجود الوقت المنفرد ان كان بينهما سفينتين والسفينة المشتملة على بيوت كالأواني فيها بيوت والسرادقات
 وهي كافي في المهمات ما يد احوال النساء كسفينة مكشوفة والقيام كالبيوت انتهى **قوله** هو كافي في العام
 وسئل الله ارسا لمع الخ والاشباك وفي الاعداد نقرا ان الرفع ان السطر الخ كباب المرد ونه وهما
 لمع المردية كباب المردود وعند امكان المرد والرد في الشك في النسخ التي عندي من الشرع العبد ياد
 من غير في النسخ اذ في احداهما فان الاول التعبد بالاول واواما ياق فيهما في العدم كما عرفت في شرح
 الماهج بقوله عدم حاصلا ويصنع مردا وسر في الخ وهو ظاهر **قوله** انعطاف وان ورار قال القليوبي في حواشي المحلى
 هو من عطوف التعبد او المراد فاوالاضح انتهى في القاموس سزا وعرف وانعطاف انتهى وفيه ايضا
 عدل الطريق مال واخر ورف مال وعدل كاترف انتهى وفيه ايضا انتهى وانعطف **قوله** وجبته الامام سياتي
 من اطلاق في كلامه وقوله بحيث لو ذهبك الامام من مصلاته لا يلبث عن القبلة بحيث يبق ظهره اليها والاضح
 الانعقاد حين من جهة الامام انتهت عبارته الاية في هذا الشرح وهذا الضابط مذمور في التحفة والنهاية
 وغيرهما قال العلامة ابن قاسم في حواشي التحفة خرج به ما لو كان بحيث يبق يمينه لو يسار اليها انتهى **قوله**
 يخرج على مختصر في سماع اشارة كلامه المظاهر الجواز وان كان لو اراد المراد العام صارت القبلة عن يمينه
 اوساره لان الظاهر ان ذلك غير مختص بالمضرب وما استبرها رها لومر الخ وعبارة القليوبي ولا يضر نحو يمين
 او تاحسرا انتهى وعبارة الطلي بخلاف ما اذا كانت عن يمينه اوساره فانه لا يضر في مقدار المنعطف الى الجنب
 اي يبق قبلة المنعطف بينا الاموم ولا بد ان يكون هذا الواقع يصول الى الامام من غير ان ورار وانعطاف اي بحيث
 لا يستدر القبلة بان يكون خلق ظهره بخلاف ما اذا كانت عن يمينه اوساره فانه لا يضر انتهى وقول الجلب ايضا
 قوله او يوق واحده معتددا في المسجد ان الامام بغير المسجد او في خارج المسجد ان كان الامام بالمسجد الخ